المـرأة الصـوت الغائـب أم المُغيّـب؟

حسين علي الحمداني

في أغلب دول العالم تعاني النساء التمييز ضدهن سواء في التشريعات أو في الممارسات الاجتماعيه اليومية،ومع أنِ درجة التمييز تختلف من مجتمع لآخر،إلاّ انه ما زال موجوداً وممارساً ويعد ظاهرة واضحة في المجتمعات الشرقية والعربية على وجه الخصوص.

وتُظهر الأرقام والإحصائيات فوراق حقيقية بين النساء والرجال على المستويات الاقتصادية والاجتماعية، فحوالي ٧٠٪ من النساء يعشن في فقر مدقع،وهذه النسبة تشير إلى إن زيادة الفقر بين النساء مرتبط بالتمييز ضدهن في سوق العمل، وفي التشريعات المختلفة، إضافة إلى وضعهن داخل العائلة كعنصر من الدرجة الثانية بل إن بعض الدول تمنع ترشيحهن للانتخابات أو المشاركة فيها عبر التصويت ، وقلة فرص التعليم المتاحة أمامهن أسوة بالذكور.

وفي قراءة سريعة للتقارير والإحصاءات الدولية الصادرة من منظمات حقوقية ونسوية نجد أن نسبة الأمية بين النساء في العالم هي الأعلى، ومعظم النساء يعملن عدد ساعات عمل أكثر من الرجال،ومعظم عملهن يكون غير مدفوع الأجر، وفي اغلب الأحيان لا يتم الاعتراف به أو التقليل من شأنه.

وتحتل النساء عالمياً ما بين ١٠-٢٠ ٪ من المناصب الإدارية والتنفيذية، وأقل من ٢٠٪ في أعمال التصنيع. والنساء لم يحصلن على حصص متكافئة من القروض في مؤسسات الإقراض الرسمية وهذا ما يمكن ملاحظته بوضوح في العراق حيث غيبت المرأة عن الكثير من المشاريع الاقتصادية والمنح والقروض التي وزعتها الحكومة العراقية وحتى بعض المنظمات العالمية حيث تم تغييب العنصر النسوي بشكل كامل عن هذه المنح والقروض ، بل لم يتم التعامل مع المرأة الخريجة التي لم تحصل على فرص عمل أسوة بالرجل واعتبارها عاطلة عن العمل وهذا التمييز هو بالتأكيد أحد أبرز العنف وأشكاله المتعددة.

وأما في مجال المشاركة السياسية وصنع القرار، فإن الإحصاءات تشير إلى إن ١٠٪ من المقاعد النيابية تحتلها نساء، وتشكل النساء اقل من ٥٪ من قيادات دول العالم ، ورغم إن العراق وبموجب النظام الانتخابي قد حدد ما نسبته ٢٥٪ من المقاعد البرلمانية لحواء،إلا أن هذا الإجراء الدستوري والقانوني لم يمنع الآخرين من مصادرة حق المرأة في التشريع ورسم السياسات العامة للبلد،وهذا ما تجلى بوضوح في الأشهر الماضية والدورة البرلمانية السابقة والحالية حيث غاب صوت المرأة وسط طغيان الأصوات الذكورية بحكم الثقافة المتداولة التي تعطي للرجل حقوقاً كاملة على حساب حقوق المرأة حتى إن كانت تمثل نسبة عالية في السلطة التشريعية.

وإذا أردنا أن نعرف الأسباب التي تقف وراء ظاهرة ممارسة العنف بجميع أشكاله ضد المرأة بما فيه مصادرة رأيها وحريتها، سنجد إن العوامل الثقافية والتربوية والعادات والتقاليد والعوامل البيئية والاقتصادية إضافة إلى الأسباب التشريعية التي نجدها في كثير من الأحيان تمارس بل تساعد فيما يمارس على المرأة من عنف وتمييز ضدها.

ومهما اختلفت الأسباب والمسببات تبقى ظاهرة العنف ضد المرأة واحدة من أهم المشاكل التي تعانيها المجتمعات الإنسانية، كما إن العنف ضد المرأة متعدد الأسباب فلابد من تكاتف جميع الجهود والعمل على مستويات ثقافية واجتماعية واقتصادية وتشريعية بشكل متكامل للتغلب على تلك الظاهرة ،وعلى الرغم من إن المجتمع الدولي ممثلاً بالأمم المتحدة وجد الكثير من الحلول التي أطّرها بشكل لوائح وأنظمة واتفاقيات دولية اعترفت بها اغلب دول العالم .

والمتابع لهذه اللوائح سيجد أن المجتمع الدولي تعامل مع قضية المرأة على إنها الأسرة بما تمثله من قيم ومكانة من خلال دورها الايجابي في بناء الأسرة التي هي نواة المجتمع،وكذلك تعامل معها مرتين،المرة الأولى في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كإنسان،والمرة الثانية في اتفاقية سيداوا كامرأة .

لذا نجد أن محاربة العنف كظاهرة اجتماعية هي مسؤولية جماعية يجب أن تتكاتف من خلالها أجهزة الدولة ومؤسسات المجتمع المدني وان يتضمن ذلك تعديلا في الأنظمة التشريعية واستحداث أنظمة الحماية القانونية وتغيير الثقافة الاجتماعية، إضافة إلى توعية المرأة لحقوقها الإنسانية وكيفية الدفاع عنها وعدم التسامح والتهاون والسكوت على سلب هذه الحقوق، وعلى النخب الفكرية والسياسية والدينية يقع دور في إثارة الوعي وإشاعة قيم التسامح والسلام واحترام الآخر.

ولابد من العمل على توفير البنى التحتية لنمو المرأة وتطورها الذاتي كقيام المؤسسات التعليمية والتثقيفية والتأهيلية والإعلامية ومؤسسات المجتمع المدني الحديثة التي تساعد في شرح وتبسيط الموضوعات سواء كانت موضوعات تربوية أو صحية أو اجتماعية أو سياسية لضمان تقدمها السريع، و ألا نتوقع أن يكون هنالك حل لهذه الظاهرة خلال فترة قصيرة ،فالمرأة تنتهك حقوقها منذ القدم واستمرت تلك الانتهاكات حتى وقتنا الحاضر بشكل تراكمي لدرجة أصبح البعض يعتبر ذلك جزءا من الواقع ، لذا فإن البحث عن الحلول بحاجة ليس فقط إلى تكاتف الجهود وإنما أيضا إلى الوقت الكافي للتخلص من تلك الظاهرة بوصفها بعيدة عن القيم الإنسانية أولاً وثانياً لأنها تمثل تهميش ومصادرة حقوق المجتمع بأكمله من خلال المرأة ، وكذلك علينا أن نرسخ هذه القيم في المناهج الدراسية لكي تتبلور وتترسخ هذه الأفكار عند الجيل الجديد لكي يعرف كل منهم حقوقه وواجباته بما لا يمنح الآخرين مصادرتها بسبب الجهل بها .

باتت قضية المرأة وممارسة العنف ضدها قضية ذات أولوية ليس للمرأة ومنظماتها فقط وإنما أيضاً لقادة الدول والمجتمعات والمؤسسات المدنية وللمختصين والمربين والمصلحين لأن المرأة في عالم اليوم تمثل أكثر من نصف المجتمع بحكم الأدوار المتعددة التي تقوم بها سواء في البيت أو العمل اليومي، حيث الشعور السائد بين طبقات المجتمع كافة بأن المرأة ما زالت أسيرة الأفكار التي تصادر دورها وتسلط الرؤية الذكورية.

لماذا نخشى الاغلبية؟

معاذ عبد الرحيم

في زيارة رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي محافظة صلاح الدين واجتماعه بمجلس المحافظة تحدث معلنا شجبه لمن يدعو إلى حكومة الأغلبية ،مدعيا أن مثل هذه الدعوة لا مكان لها في الظروف الراهنة وقد تكون صحيحة في المستقبل، وهو بهذا المعنى يخشى أن تكون الأغلبية طائفية، ويقصد بذلك وإن لم يصرح به أن يسيطر على السلطة الائتلاف الوطني الذي جل أعضائه من المكون الشيعي، ويصطف إلى جانبه المكون الكردي للعلاقة الستراتيجية بين المكونين. لكن النجيفي في نفس الوقت لا يجد غضاضة ولا خطرا من دعوة مجلس المحافظة إلى إعلان محافظة صلاح الدين إقليما وهو ما يجد فيه رئيس الوزراء نوري المالكي خطوة لتقسيم العراق على أسس طائفية، معتبرا إن تأسيس الأقاليم لم يحن وقته بعد. وعلى هذا فان النجيفي والمالكي ينطلقان من موقف واحد وان اختلفا في المقياس الزمني. وموقفهما الراهن يعكس الخوف من الطائفية التي لو استشرى خطرها فان العراق سينقسم لامحالة إلى دويلات طائفية، وهذا عين ما يريده أعداء العراق بل أعداء الأمة العربية قاطبة. وحتى يكون رأي المالكي صحيحا ومثله رأي النجيفي. علينا إذن أن نحل مشكلة الطائفية وإلغاءها من نفوسنا ونجتثها من أفكارنا ونبادر بإجراء انتخابات جديدة كما أراد التيار الصدري والكثير من المواطنين على أن يمهد لهذه الانتخابات بتشريع قانون الأحزاب على أسس وطنية وأن يتكون كل حزب من الأحزاب المشاركة في الانتخابات النيابية من مختلف الأديان والمذاهب ،وهذا ما أرادت أن تحققه القائمة العراقية إلا أن بعض عناصرها القيادية لم يتخلص من أمراض الطائفية، فكان أن جعلت من الدكتور إياد علاوي واجهة تتستر وراءها. ومثل هذه الأمراض لم يتخلص منها الطرف المقابل على الرغم من إدانة المالكي وأصحابه للطائفية.

ورب سائل يتساءل ترى كيف نتخلص من الطائفية فنقول لهم ارجعوا إلى الماضي القريب واسألوا أنفسكم عمن جاء بالملك فيصل الأول وهو سني المذهب؟ أليس هم شيعة العراق؟ ثم من هم قادة الأحزاب العراقية بعد الحرب العالمية الثانية أليس هم من مختلف مكونات الشعب العراقي؟ فرئيس حزب الاستقلال الشيخ مهدي كبه ولجنته القيادية اغلبهم من الطائفة السنية ومن أبرزهم الراحلون فائق السامرائي وصديق شنشل وإسماعيل الغانم وغيرهم ،وكانت اغلب قواعد الحزب تتجمع في النجف والأعظمية وكربلاء والموصل. ومثل حزب الاستقلال الحزب الوطني الديمقراطي ورئيسه الراحل كامل الجادرجي وقيادته كانت تتكون من محمد حديد وحسين جميل وأكثر قواعده من أبناء الجنوب والفرات الأوسط. وإذا ما نظرنا إلى الحزب الشيوعي فستكون الدلالة واضحة تماما فرئيس لجنته المركزية يوسف سلمان (فهد) مسيحي وقيادته وقواعده من جميع الطوائف والأديان والعناصر. وكانت خلاياه النشيطة منتشرة في مدينتي الناصرية وعانة بالإضافة إلى بغداد. إذا أردنا حقا أن نتخلص من خطر الطائفية فان الطريق واسع ومفتوح أمامنا وما علينا إلا أن نحسن نوايانا ونمضي في هذا الطريق حتى آخره. ولنبدأ بالخطوة الأولى من عشائر العراق التي يتجمع في نسيجها كلتا الطائفتين ،فالجبور وشمر وطي وزبيد والعزة والدليم وغيرها من العشائر العراقية نستطيع إذا ما صحت عزائمنا أن ننخاهم ونقول لهم: هلموا وتوحدوا لإنقاذ وطنكم العراق، وسيلبون النداء جميعا ولن يبخلوا بل يقدموا الغالي والنفيس من اجل وطنهم وشعبهم. ومن هذا المنطلق وفي ضوئه وعلى هديه نستطيع أن نحد من خطر الطائفية التي تغذيها وللأسف دول الجوار العربية وغير العربية. ولو مشينا على هذا الدرب فسيطمئن المالكي ولا يخشى تقسيم العراق وسيطمئن النجيفي ولا يخاف من حكومة الأغلبية.

نهاية الحوار مع واشنطن

علي نافع حمودي

أكثر من مرة طالعت ما نشرته نيويورك تايمز الأمريكية من مقال لقادة القائمة العراقية (علاوي والنجيفي والعيساوي) وهو يمثل آخر محاولة للحوار مع واشنطن عبر الإعلام هذه المرة بعد أن فشلت محاولات إقناع الأمريكان بأن يدخلوا على خط المفاوضات ما بين العراقية ودولة القانون أو لنقل بعبارة أدق بين علاوي وتحالفه وبين المالكي . فما الذي يدفع قادة العراقية لنشر مقال في صحيفة أمريكية ؟ بالتأكيد هم لا يريدون مخاطبة أوباما أو بايدن أو الحزبين الديمقراطي والجمهوري ، بقدر ما إنهم يريدون مخاطبة الرأي العام الأمريكي بغية تشكيل قوة ضغط على الإدارة الأمريكية للضغط على حكومة لمالكي أو المالكي شخصياً وهذا ما تجلى بوضوح في عبارتهم المقتبسة من المقال (على الولايات المتحدة أن تشرط دعمها المالكي بوفائه باتفاق تقاسم السلطة " وبحله الكيانات غير الدستورية التي يحكم الآن من خلالها) ،وهذه العبارة تحمل الكثير من النقاط التي يجب أن نتوقف عندها ونحللها.

فقادة القائمة العراقية يدركون جيداً بأن واشنطن تدعم المالكي الشيعي كما جاء في وصفهم له، وتدرك جيداً أيضاً بأن ما سعى إليه المالكي من إجراءات ربط بموجبها أغلب الكيانات المستقلة بمكتبه كان في فترة وجود الأمريكان وهذا يؤكد أن الأمريكان كانوا على علم ودراية بما يفعله المالكي قبل الأزمة الأخيرة إن لم يكونوا قد مكنوه من ذلك ولا نريد أن نقول دفعوه لذلك.

وهذا ما يجعلنا نؤكد أن المالكي أو التحالف الذي يقوده وأمريكا كانا مستعدين تماماً للانسحاب بينما الأطراف الأخرى لم تكن مهيأة أو ربما لم تكن مصدقة لهذا الانسحاب ،وبالتالي وجدت نفسها في هذا الموقف وجعلها تنظر للأمور من زاوية طائفية رغم إن زعيم القائمة العراقية معروف عنه إنه علماني .

وبالتأكيد فإن العزف على وتر الحرب الطائفية المتوقعة الحدوث والتي حذرت منها مقالة قادة القائمة العراقية،إنما هي بعيدة كل البعد عن الواقع الشعبي العراقي ولكنها قريبة جداً سياسياً واحتمالية وقوعها بين السياسيين كثيرة جداً ، خاصة إن المقال ابتدأ بهذا التشخيص منوهاً بأن ما يحصل الآن تصفيات لسياسيين من السُنة وضربوا مثلاً بذلك مذكرة اعتقال طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية .

ومن البديهي أن نقول بأن ما قاله قادة العراقية لا يندرج إلا ضمن البديهيات ولم يأت بجديد وبالتأكيد إنهم قالوا هذا الكلام للسفير الأمريكي والبريطاني والإيراني واتصلوا بالعمق العربي للقائمة العراقية ولم يستطيعوا إقناعهم بأن يتدخلوا لفك الاشتباك الحاصل في العملية السياسية في البلد ومحاولة إيجاد مخارج للأزمة المركبة،فالأزمة الآن ليست سياسية فقط بل قضائية أيضا ولها تداعيات كبيرة جداً إن أخذت مساراتها القضائية بشكل ربما يكشف أوراقا كثيرة لم تعلن بعد.

وأنا شخصياً كنت أتمنى لو نشر زعماء القائمة العراقية مقالتهم هذه في الصحف العراقية الواسعة الانتشار طالما إنها تحمل محاولة كما يقولون لإيقاف الحرب الأهلية المتوقعة من قبلهم المستبعدة من قبل الشعب،ولكنهم نشروها في نيويورك تايمز،لأن الغاية الحقيقية منها تكمن بمحاولة أخيرة لعودة الأمريكان للعراق تحت أي لافتة ومن أي باب من الأبواب التي ربما ستكون مشرعة أمامهم ، ولكن هذه المقالة تعكس بكل تأكيد خيبة أمل هؤلاء الزعماء بأمريكا التي أتخيل إنهم يحمّلونها مسؤولية ما يحصل الآن ليس للسُنة في العراق بل لهم كأشخاص ورؤساء كتل ربما يكونون في المستقبل القريب مرفوضين من قبل ناخبيهم، خاصة إن التعايش السلمي والمشاركة في إدارة الدولة تتطلب وجود أشخاص يتصفون بالاعتدال قادرين على أن يمثلوا ناخبيهم بشكل جيد وأن لا يستخدموهم وقوداً لحرب لا تبقي شيئاً لكنها تبقي هؤلاء الساسة في العملية السياسية ، وهنا لا أعتقد إن هنالك مواطنا عراقيا يقبل بعودة الأمريكان سواء أكان هذا المواطن سُنيا أم شيعيا.

كاريكاتير

■ عادل صبري

العـــراق وصـــــراع الـــهـــويّـــات

إيمان محسن جاسم

هل هنالك بوادر لبروز قوى علمانية قادرة على أن تؤسس دولة المواطنة بعد أن فشلت القوى والأحزاب الدينية في ذلك وكرست الطوائف والمُكونات على حساب المواطنة الحقة؟ وهنالك أسئلة تبرز للواجهة، أول هذه الأسئلة هل نمتلك أحزاباً علمانية بمعنى الكلمة قادرة على كسب ثقة الناخبين ؟ لأن عملية ارتقاء سدة الحكم في العراق الآن تعتمد على الناخب بالدرجة الأولى والأخيرة، وبالتالي فإن هذا يحتاج لترسيخ قناعات ثابتة لدى الناخب العراقي من أن الأحزاب العلمانية بإمكانها قيادة البلد بالشكل الذي يطمح إليه المواطن ، وهذه الأحزاب حتى هذه اللحظة هي أحزاب خسرت الانتخابات بحكم قانون الانتخابات .

الواقع يقول بأن أحزابنا العلمانية لا تمتلك هذه الأرضية ولا هذه الشعبية على الأقل في الوقت الراهن لأسباب عديدة في مقدمتها الأنظمة والقوانين الانتخابية التي سلبت حق الأحزاب الصغيرة وأغلبها ليبرالية - علمانية – إن صح التعبير – من أن تحظى بتمثيلها البرلماني ، خاصة أن مؤيدي هذه الأحزاب لا يتمركزون في دائرة انتخابية واحدة بل هم منتشرون في عموم العراق وبالتالي فإن أصواتهم تهدر لعدم وصولها للعتبة الانتخابية وهذه من مساوئ النظام الانتخابي في العراق .

الشيء الآخر والمهم جداً هو إن هذه الأحزاب لا تمتلك الدعم المادي ووسائل الإعلام التي تمكنها من الترويج لأفكارها وصناعة رأي عام يساندها في حملاتها الانتخابية بل إن بعضها يفتقد حتى المقرات أو الصحف الخاصة به وسط اكتساح الأحزاب الدينية والقومية للفضاء الإعلامي في العراق وعموم المنطقة العربية بحكم سيطرتها على أجهزة الدولة من جهة ومن جهة ثانية وهي الأهم تلقيها الدعم الخارجي خاصة إن العراق تحول بعد ٢٠٠٣ لمناطق تصارع إقليمي .

النقطة الثالثة وهي الأكثر أهمية باعتقادي تكمن في عدم بروز زعامات علمانية من شأنها أن تحظى بتأييد الشارع العراقي ، وحتى وإن وجدت هذه الزعامات إلا إنها انصهرت في النخب السياسية العراقية الموجودة حالياً وأصبحت جزءاً من كتل وائتلافات غير متجانسة وأضاعت هويتها الأيدلوجية بشكل أو بآخر .

وفي ظل هذه الأوضاع السائدة والمتأزمة في العراق بعد الانسحاب الأمريكي يبرز سؤال آخر أكثر أهمية هو هل نحتاج العلمانية ؟ يبدو السؤال أشبه ما يكون بالبحث عن خيارات الإنقاذ بعد أن وجد المواطن العراقي نفسه محاصراً بالأزمات وحتى حل هذه الأزمات يولد هو الآخر أزمات قابلة لأن تتفجر في أية لحظة بحكم المعالجات الخاطئة لأية أزمة.

وإذا ما قرأنا تظاهرات ٢٥ شباط ٢٠١١ سنجد أن أساس هذه التظاهرات قائم على إصلاح النظام السياسي في البلد وتشذيبه من الكثير من الأخطاء التي تضخمت حتى شكلت الآن وفي نهاية عام ٢٠١١ واحدة من أكبر الأزمات السياسية العراقية .

ومن يقرأ بإمعان المجتمع العراقي بصورة عامة رغم كونه مجتمعاً متديناً إلا انه يميل إلى عملية فصل الدين عن الدولة، هذا الفصل الذي من شأنه أن يحفظ للدولة هيبتها ونظامها وسلطتها القانونية، وبالمقابل يمنح الدين قدسيته وروحيته ومهمته الأساسية في بناء المجتمع وفق المبادئ والقيم السليمة، وبالتالي فإن المجتمع العراقي يريد دولة علمانية حتى وان شكلت حكومتها أحزاب دينية في مرحلة من مراحلها .

إذن حين نطرح العلمانية في هذا الوقت إنما نحن نبحث عن حلول لبعض مشاكلنا السياسية وحتى الاقتصادية وعلينا أن نلغي من ذاكرتنا بأن ثمة تعارضاً أو تقاطعاً بين العلمانية والإسلام ولنا في التجربة التركية خير دليل على ذلك،تركيا العلمانية وتركيا المسلمة لا تعارض في هذا ، فالشعب التركي مسلم ، وأحزابه الدينية وصلت سدة الحكم وحافظت على علمانية تركيا بطريقة أبهرت أوروبا ذاتها وأمريكا .

وتركيا كما يعرف الجميع مرت بمراحل عديدة بعد نهاية الدولة العثمانية ، مرت بالدولة الأتاتوركية ، وحكم العسكر والانقلابات المتعددة حتى وصلت لما وصلت إليه الآن من نموذج ربما يكون الأحدث في منطقة الشرق الأوسط والعالم الإسلامي . والعراق بلد متعدد القوميات ومتعدد الديانات وبلد عريق سياسياً بحكم وجود أحزاب منذ مطلع الثلاثينات من القرن الماضي،منها أحزاب قومية وأخرى ليبرالية وعلمانية ودينية وبالتالي فإن الخلفية الفكرية والسياسية العراقية لا تحبذ أقصى اليمين أو أقصى اليسار بقدر ما تبحث عن حلول أخرى أكثر نجاعة من المتوفرة الآن في الساحة السياسية العراقية . فالجميع الآن يلقي باللوم في تعطيل الحياة السياسية للبلد على الكتل والأحزاب،والسبب لا يدركه البعض أو يستطيع تشخيصه بدقة فالسبب يكمن في الأضداد المكونة لهذه الكتل والتيارات السياسية التي يبدو بعضها غير متجانس فكرياً وفي داخله تقاطعات كبيرة . ولا توجد قواسم مشتركة تجمعها فإما أقصى اليمين أو أقصى اليسار .